

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١/٨/١٩٨٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة ميكنة زراعة محصول الأرز بمبلغ ١٤٠٠ مليون ين يابانى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر .

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة بتاريخ ١/٨/١٩٨٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة ميكنة زراعة محصول الأرز بمبلغ ١٤٠٠ مليون ين يابانى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ محرم سنة ١٤٠٣ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك

القاهرة في ١ أغسطس ١٩٨٢

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التي تمت منذ وقت قريب بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ - بخصوص المساهمة في تنفيذ مشروع ميكة محصول الأرز (المشار إليه هنا فيما بعد "بالمشروع") تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقاً للوائح والقواعد اليابانية السائدة في اليابان منحة قيمتها مليار وأربعمائة مليون ين ياباني (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني) المشار إليها هنا فيما بعد " بالمنحة " .

٢ - تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين سرعان الترتيبات الحاضرة و ٣١ مارس ١٩٨٣ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداماً مقصوراً على شراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات لرعايا يابانيين أو مصريين مدوجة كما يلي :

(يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها في هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

(أ) المنتجات والخدمات اللازمة لإنشاء المبنى الرئيسي ومعامل التدريب والورش والتسهيلات الإضافية (المشار إليها مجتمعة هنا فيما بعد " بالتسهيلات ") .

(ب) المعدات اللازمة للتسهيلات .

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها في (أ ، ب) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية والتي تشمل هنا النقل الداخلي .

بالرغم مما جاء في الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء نوع المنتجات المذكورة في (١ ، ب) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهي منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من النوع المذكور في (١ ، ج) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهي خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان ومصر .

٤ - تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التي تعنيها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (٣)، هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة .

٥ - (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية الالتزامات التي استحدثت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التي تم فحصها طبقا لما نص عليه في الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما بعد "بالعقود التي تم فحصها") وذلك في حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي والذي تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية (المشار إليها فيما بعد "بالبنك") .

(٢) تم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التي تتم بالين الياباني والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم فحصها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاركات تتم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

- ٦- (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :
- (٢) توفير الأراضي اللازمة لإمكان التسهيلات وإخلاء الموقع .
- (ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء وموارد المياه والصرف وأية تسهيلات أخرى طارئة خارج الموقع .
- (ج) ضمان التفريغ الفوري والإفراج الجمركي في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية ، وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراه في نطاق هذه المنحة .
- (د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية غرامات مالية قد تفرض في نطاق العقود التي تم فحصها .
- (هـ) أن يمنح الرعايا اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة في العقود التي تم فحصها والتسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .
- (و) ضمان الصيانة والاستخدام المناسب والفعال للتسهيلات المقامة والمنتجات المشتراه في نطاق المنحة لتنفيذ المشروع .
- (ز) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .
- (٢) المنتجات المشتراه في نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان في أي أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات .

يشرفني أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تقديرا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

يوسك نا كاي

سفير مفوض فوق العادة

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١ أغسطس ١٩٨٢

صاحب السعادة

أنشرف بالإحاطة بأبنى تلقيت مذكرة سيادتك المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تنص على ما يلى :

أنشرف بالإشارة إلى المناقشات التي تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ - بخصوص المساهمة فى تنفيذ مشروع ميكنة محصول الأرز (المشار إليها هنا فيما بعد "بالمشروع") تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية السائدة فى اليابان منحة بقيمة مليار وأربعمائة مليون يابانى (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ يابانى) المشار إليها هنا فيما بعد " بالمنحة " .

٢ - تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين سريان الترتيبات الحاضرة و٣١ مارس ١٩٨٣ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما مقصورا على شراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات لرعايا يابانيين أو مصريين مدرجة كما يلى :

(يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

(أ) المنتجات والخدمات اللازمة لإنشاء المبنى الرئيسى ومعامل التدريب والورش والتسهيلات الإضافية (المشار إليها مجتمعة هنا فيما بعد " بالتسهيلات ") .

(ب) المعدات اللازمة للتسهيلات .

(ج) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ ، ب) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية ، والتي تشمل هنا النقل الداخلى .

بالرغم مما جاء في الفقرة الفرعية (١) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء نوع المنتجات المذكورة في (١، ب) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه، وهي منتجات دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من النوع المذكور في (١، ج) من الفقرة الفرعية (١) بعاليه وهي خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان ومصر .

٤- تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التي تعنيها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (٣)، وهذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنفعة .

٥- (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية الالتزامات التي استحدثت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التي تم فحصها طبقا لما نص عليه في الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما يلي "بالعقود التي تم فحصها") وذلك في حساب يتم فتحه باهم جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي والذي تم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية (المشار إليها فيما يلي "بالبنك") .

(٢) تم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التي تم بالين الياباني والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم فحصها وتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب خلال مشاورات تم بين البنك والحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

٦- (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) توفير الأراضي اللازمة لإمكان التسهيلات وإخلاء الموقع .

(ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء وموارد المياه والصرف وأية تسهيلات أخرى طارئة خارج الموقع .

- (ج) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .
- (د) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأية غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .
- (هـ) أن يمنح الرعايا اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها والتسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .
- (و) ضمان الصيانة والاستخدام المناسب والفعال للتسهيلات المقامة والمنتجات المشتراه فى نطاق المنحة لتنفيذ المشروع .
- (ز) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .
- (٢) المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية

٧ - تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات .

يشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتك بالرد تقريراً للماسبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح مسمى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطاراً كتابياً من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سوف يعتبراً أنهما يشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطاراً كتابياً من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وكيل أول وزارة الاستثمار

والتعاون الدولى

عبد العزيز زهوى

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٦ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة ميكنة زراعة محصول الأرز بمبلغ ١٤٠٠ مليون يابانى، والموقعة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٣/٢/٥ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة ميكنة زراعة محصول الأرز بمبلغ ١٤٠٠ مليون يابانى والموقعة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١٥ م

كمال حسن على